

وثيقة رقم 203 :

بيان الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة حول استئناف منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات مع "إسرائيل"²⁰³

1 أيلول/ سبتمبر 2010

أكدت الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، أن لا تفويض لمحمود عباس وفريقه بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، مشددة على أن أي مفاوضات تجري "غير ملزمة لشعبنا، وتعتبر خرقاً للإجماع الوطني والرفض القاطع للتفاوض مع الاحتلال".

وقالت الحكومة، في بيان لها مساء الثلاثاء (31-8) في أعقاب اجتماعها الأسبوعي، وتلقى "المركز الفلسطيني للإعلام" [نسخة منه]، إن "التفاوض مع الاحتلال يعطيه الغطاء لاستمرار حصاره للقطاع واستيطانه في الضفة وتطويق القدس المحتلة مما يتطلب العمل على عزل الاحتلال سياسياً ومحكمة قادته لجرائمهم المختلفة وليس الحوار معهم".

وشددت على أن الشعب الفلسطيني "لن يصمت على سياسة التنازل التي تتبعها السلطة غير الشرعية في رام الله واستجابتها لإملاءات واشنطن وحكومة الاحتلال، وسيحاسب الشعب كل من يتنازل عن ثوابته وحقوقه الوطنية".

وأدانت الحكومة عقد العدو الصهيوني لمؤتمر يهودي في مدينة القدس، محذرة من عمليات التطويق المتصاعدة في المدينة المقدسة. واعتبرت عقد هذا المؤتمر في شهر رمضان المبارك "تحدياً لمشاعر المسلمين في أنحاء العالم كافة"، داعية الدول العربية والإسلامية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، إلى تحمل مسؤولياتها تجاه المدينة المقدسة والتحرك لفضح جرائم الاحتلال بحق القدس وعدم تمرير هذه الخطوات التهويدية المتلاحقة.

وفي شأن آخر، عبرت الحكومة عن رفضها وإدانتها لمنع نواب وممثلي الشعب الفلسطيني، وعدد من قادة حركة "حماس" من السفر لأداء مناسك العمرة في الديار الحجازية في معبر رفح الحدودي. ودعت إلى فتح معبر رفح أمام الجميع، مؤكدة أن الحق في التنقل من وإلى الوطن تكفله جميع القوانين الدولية، رافضة سياسة الكيل بمكييل في المعبر.

واعترفت الحكومة أن عدم سماح ما يسمى بوزارة أوقاف حركة "فتح" لجوازات سفر الشخصيات الحكومية والرسمية بالوصول إلى سفارة المملكة العربية السعودية، للحصول على تأشيرات العمرة؛ "انتهاك صارخ لحرية العبادة وتكريس للانقسام"، محذرة من تداعيات مثل هذه الخطوات التي تقوم بها سلطة فتح.